

Distr.: General
17 June 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 16 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى لأوجه انتباهكم على وجه السرعة إلى المشاق وأوجه الضعف المتفاقمة التي يكابدها الشعب الفلسطيني، وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تُصعد سياساتها وممارساتها غير القانونية بالاقتران مع تزايد الخروج على القانون الذي زرعه في صفوف أكثر العناصر تطرفاً من سكانها، ولا سيما المستوطنون الذين نقلتهم بصورة غير قانونية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فاستمررا في انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ "وقف إطلاق النار" المؤرخ 21 أيار/مايو - وهي انتهاكات لم تتوقف على الإطلاق في الواقع - تشن هذه القوات هجمات أكثر وحشية على السكان المدنيين الفلسطينيين العزل. وشمل ذلك، في 15 حزيران/يونيه، أي يوم أمس، شن جولة أخرى من الغارات الجوية المروعة على قطاع غزة، وكذلك اعتداءات على الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة خلفت عشرات الجرحى.

فقد هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين بوحشية في مدينة القدس القديمة، وأجبرت المتاجر الفلسطينية على إغلاق أبوابها لفسح المجال لمسيرة مناهضة للفلسطينيين قام بها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون وسياسيو اليمين المتطرف. وتحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، مرت حشود من المستوطنين المتطرفين عبر المدينة القديمة، وهي تردد شعارات بغیضة وتهاجم المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية في ما سمي "عرضاً" للاحتفال بالذكرى السنوية للاحتلال غير القانوني للقدس الشرقية من جانب إسرائيل في عام 1967. وقد تلقت عصابات المستوطنين هذه ما يسمى بالضوء الأخضر من الحكومة الإسرائيلية الجديدة للقيام بهذا التحريض والاستفزات العنيفة، مما يثبت استمرار نية ترسيخ هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني، بصرف النظر عن المشهد السياسي لإسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك،



في ظل استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في تنسيق استقراوات المستوطنين ورعايتها والترويج لها، أصبحت الأماكن المقدسة في القدس، ولا سيما المسجد الأقصى/الحرم الشريف، أكثر من أي وقت مضى في مرمى التطرف الاستيطاني الخطير.

وتؤدي هذه الاستقراوات التي ترعاها الدولة إلى تفاقم التوترات الشديدة في القدس الشرقية المحتلة وتهدد بإشعال فتيل دوامة العنف من جديد، إذ تحولت المدينة القديمة إلى منطقة عسكرية لضمان حماية أشد مكونات المجتمع الإسرائيلي تطرفا على حساب حقوق ووجود سكان القدس الفلسطينيين، الذين يتزايد قمعهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويواجه الفلسطينيون يوميا استقراوات المتطرفين التي تجبرهم على البقاء في منازلهم بينما يضرب المستوطنون الغزاة على الأبواب والنوافذ وهم يهتفون بعبارة "الموت للعرب" وغيرها من الشعارات العنصرية البغيضة.

وهنا، يجب أن نؤكد مجددا أن إسرائيل ليست صاحبة السيادة في القدس الشرقية المحتلة أو في أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وليس لها أي حق على الإطلاق في "توجيه" أو "إعادة توجيه" هذه المسيرات العنصرية عبر المدن الفلسطينية ولا يحق لها إغلاق المناطق في جميع أرجاء القدس، بما في ذلك في حيي الشيخ جراح وسلوان، وتحويلها إلى مناطق عسكرية في سياق محاولاتها المستمرة لتأكيد سيطرتها على المدينة واستعمارها وتهويدها بشكل غير قانوني.

والواقع هو أن السياسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس تخلق جحима بالنسبة للفلسطينيين وهي بوضوح جزء من جهود أوسع نطاقا لطردهم من ديارهم، بوسائل من جملتها حرمانهم باستمرار من حقوقهم؛ وتشريدهم قسريا، وهدم منازلهم وإلغاء إقامتهم بما يرقى إلى التطهير العرقي؛ وتدنيس الأماكن المقدسة وفرض نظام ذي مستويين من القوانين يمارس التمييز بشكل صارخ ضد الفلسطينيين.

وهنا، نذكر مرة أخرى بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس إدانة قاطعة "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة".

وقد حذرت رسائل سابقة من شدة هذه الهجمات الإسرائيلية المنتظمة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. ومنذ رسالتنا الأخيرة، مضى شهر حزيران/يونيه على منوال شهر أيار/مايو، إذ قتلت القوات الإسرائيلية بالفعل خمسة فلسطينيين، منهم طفل، في تجاهل تام للأخلاق الأساسية والقانون الدولي. وفي ظل إفلات إسرائيل المطلق من العقاب والتعاس الدولي الذي يخدمها، فهي تمضي باحتلالها الاستعماري إلى حدود قصوى جديدة، وتعجل بسرقة المزيد من الممتلكات والأراضي الفلسطينية وتوسع المستوطنات غير القانونية، بالاقتران مع حملة الغارات العسكرية والاعتقالات التعسفية التي تقوم بها، وغيرها من الانتهاكات الصارخة التي يجري توثيقها يوميا رغم "وقف إطلاق النار".

وفي غضون ثلاثة أيام، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خمسة فلسطينيين في أجزاء مختلفة من الضفة الغربية المحتلة. ففي 10 حزيران/يونيه، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على ثلاثة فلسطينيين، من بينهم ضابطان، هم أدهم عليوي وتيسير عيسة وجميل العموري، وقتلتهم خلال غارة عسكرية في جنين. وفي 12 حزيران/يونيه، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على ابتسام كعابنة، البالغة

من العمر 28 عاما، وقتلتها بالقرب من القدس، بعد أن زعم جنود أنها كانت "تحمل سكيناً". وأفاد شهود عيان بأن الجنود الإسرائيليين تعمدوا تركها تتزف حتى الموت بمنع وصول العاملين الطبيين الموجودين قرب المكان. وسياسة إطلاق النار بنية القتل هذه ضاربة بجذورها في الاحتلال الاستعماري القائم على الفصل العنصري الذي دام 54 عاما، والذي سمح لجنوده باستهداف وقتل الفلسطينيين بشكل عشوائي فقط على أساس هويتهم كفلسطينيين وغير يهود.

وقتل محمد حميد البالغ من العمر 15 عاما على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مأساة أخرى تعيشها أسرة فلسطينية مدمرة أخرى. ففي 11 حزيران/يونيه، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي محمد بنخيرة حية، إذ أطلقت عليه النار مباشرة في صدره. وعلى غرار العديد من الأطفال الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي، لم يشكل محمد أي تهديد للجنود الإسرائيليين المدججين بالسلح الذين تعودوا على إطلاق النار بشكل عشوائي على الفلسطينيين وقتلهم دون تحمل أي عواقب. وأصبحت بيتا، وهي قرية محمد، مسرحا لمظاهرات أسبوعية بعد أن أقام المستوطنون الإسرائيليون مخفرا أماميا في القرية. وعادة ما يطلق الجنود الذخيرة الحية على المدنيين المحتجين على مصادرة أراضي القرية لتوسيع مخفر أمامي غير قانوني سيتحول في نهاية المطاف وبسرعة إلى مستوطنة إسرائيلية غير قانونية أخرى.

ومحمد هو ثامن طفل فلسطيني تقتله قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة هذا العام فقط والثالث تحديدا في بيتا. فقد أصبحت عمليات القتل خارج نطاق القانون هذه ممارسة من الممارسات المنهجة للاحتلال، وهي ترقى إلى جرائم حرب ضد السكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. ولأطفال الفلسطينيين، شأنهم شأن جميع الأطفال في جميع أرجاء العالم، الحق في أن يعيشوا طفولة سالمة وآمنة وسلمية. والقتل الروتيني للأطفال الفلسطينيين على يد إسرائيل ينبغي أن يذكر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بأن الأطفال محميون بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) وغيرها من أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل التي وقعتها إسرائيل. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى التصرف على الفور لوضع حد لقتل الأطفال الفلسطينيين الذي يجري برعاية دولة الاحتلال، والذي يجب أن تحاسب عليه إسرائيل بشكل تام.

وزادت أيضا حدة موجة الاعتقالات والغارات الواسعة النطاق التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي دون أدنى اعتبار لحالة الطوارئ المعلنة في الضفة الغربية بسبب الجائحة، مما قوض سلامة ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الساعات الأولى من يوم 9 حزيران/يونيه المقر الرئيسي للجان العمل الصحي في البيرة، وألحقت أضرارا بمعدات طبية وإلكترونية واستولت على أخرى قبل إصدار أمر عسكري بإغلاق المقر لمدة ستة أشهر. والهجمات الإسرائيلية على المنظمات والمراكز الصحية ليست بالشيء الجديد، إذ استُهدف المركز الصحي التابع للجان العمل الصحي في غارة سابقة وقعت في 8 آذار/مارس. ووفقا لمنظمة العفو الدولية، إن استهداف لجان العمل الصحي "جزء من هجوم أوسع نطاقا تشنه إسرائيل على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وبدلا من تجريم المنظمات التي تقدم الخدمات الصحية الحيوية، ينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تضع حدا لتمييزها المؤسسي وقمعها المنهجي للفلسطينيين".

وفي الأسبوع الماضي، ظهر أيضا شريط مصور يبين مدهامة لأحد السجون استخدمت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة في هجوم من أعنف الهجمات المنفذة ضد الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وتظهر مقاطع الفيديو أكثر من 50 فلسطينيا مقيدون وقد أُلقي بهم بالقوة على

الأرض الخرسانية فوق بعضهم بعضا بينما يضربهم أفراد من قوات الاحتلال الإسرائيلي بالهراوات بشكل عشوائي، دون أي مقاومة من الضحايا. ووفقا ليومية هاآرتس الإسرائيلية، إن الأدلة تتناقض مع مزاعم إسرائيل ردع ما سُمى بأعمال شغب، إذ تظهر مقاطع الفيديو بوضوح إساءة معاملة السجناء. وأكدت منظمة بتسيلم الإسرائيلية غير الحكومية أن "الحالة تثبت، مرة أخرى، أن الفلسطينيين ضحايا العنف المرتكب على يد قوات الأمن الإسرائيلية لا يمكنهم تحقيق العدالة عن طريق الأنظمة الإسرائيلية ولا يمكنهم أن يأملوا تحقيق ذلك إلا في محكمة دولية".

وعلاوة على ذلك، ذكرت منظمة هموكيد الإسرائيلية غير الحكومية ما يلي: "إن الحادث يمثل حالة عنف وحشي عام ضد أشخاص مقيدون لا حول لهم ولا قوة. ومحاولة سلطات التحقيق التوصل من المسؤولية، على الرغم من مقاطع الفيديو المصورة بكاميرات المراقبة، هي وصمة عار على جبين الوحدة الوطنية المعنية بالتحقيق مع موظفي شؤون السجن وهيئات التحقيق بشكل عام. وعندما يكون هذا هو الواقع، فلا عجب أن يكون عنف قوات الأمن تجاه الفلسطينيين شائعا للغاية إذا كانت هذه هي الطريقة التي تتعامل بها مع الشكاوى".

وعلاوة على ذلك، قبل ساعات فقط من تولي رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، بينيت، منصبه ضاعف من لهجته المعادية للفلسطينيين وأرائه المرسخة للاحتلال، معلنا أن الحكومة الجديدة "ستعزز المستوطنات في جميع أرجاء أرض إسرائيل". وفي وقت يؤمن فيه الكثيرون بطريقة ما أو بأخرى بالصورة الزائفة التي تظهر إسرائيل على أنها "ديمقراطية نابضة بالحياة" بناء على تولي حكومة جديدة مقاليد الحكم، فإن الوضع الراهن المتمثل في الاستعمار والفصل العنصري والحصار والقمع يظل بالنسبة لملايين الفلسطينيين هو الواقع الذي يفرضه هذا الاحتلال غير القانوني الذي يتصرف بعيدا عن أي مظهر من مظاهر الديمقراطية.

ويجب التصدي لمحاولات إسرائيل تطبيع احتلالها باتخاذ تدابير قادرة على وقف هذه الأعمال العدوانية وحماية أرواح الناس. ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته وأن يبين للمجتمع الدولي أن ضرورة المساءلة تُرجَّح على التهذبة التي أعفت إسرائيل، حتى اليوم، من الخضوع لنفس القوانين التي تخضع لها كل دولة من الدول الأخرى.

وإن جمود مجلس الأمن لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد هذا الظلم، مما يضاعف معاناة ملايين الناس ويحول دون تحقيق السلام والأمن اللذين من واجب المجلس الحفاظ عليهما. ولذلك، يجب على المجلس أن يسأل نفسه، هل سيتمسك بواجباته وقراراته الرامية إلى ضمان احترام الحق في تقرير المصير ووضع حد للظلم التاريخي؟ أم سيسمح باستمرار هذا الوضع الذي لا يمكن الدفاع عنه، مما يسمح بحدوث انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في وضوح النهار؟ فإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي دام 54 عاما شرط أساسي لدعم سيادة القانون ووضع حد للانتهاكات الخطيرة التي ترتكب كل يوم ضد الشعب الفلسطيني.

وتتص اتفاقية جنيف الرابعة على أن الأشخاص الذين تحميمهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها. وقد بدأ الاحتلال الإسرائيلي العدواني بوصفه احتلالا "موقتا"، فخدع المجتمع الدولي، إذ لم تتفد السلطة القائمة بالاحتلال أي قرار من قرارات مجلس الأمن. ودخل

ما يسمى بالاحتلال "المؤقت" عامه الرابع والخمسين هذا الشهر، مما يثبت أن إسرائيل لا تتوي على الإطلاق إنهاء هذا الاحتلال. وفي ظل هذا الواقع، يجب على الدول ومجلس الأمن استعمال جميع الآليات والقدرات الدبلوماسية والسياسية والقانونية المتاحة للتأكيد على أن القانون الدولي مصدر سلطة على قضية فلسطين بهدف جعل نظام الاحتلال الاستعماري والفصل العنصري هذا نظاما مكلفا وبالتالي إنهاءه، وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني والسلام والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائنا الـ 724 السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 9 حزيران/يونيه 2021 (A/ES-10/870-S/2021/544)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما يُرتكب في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم